

# البيئة الآمنة مقدّمة على كلّ شيء

لماذا الانتخابات في سوريا غير شرعية دون حل سياسي وبيئة آمنة؟



كانون الثاني ٢٠٢١

## المقدمة

لقد أكدت الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD) دائماً بشدة على الأهمية القصوى للبيئة الآمنة باعتبارها حجر الزاوية لأي حل سياسي لمستقبل سوريا، وشرط أساسي لا غنى عنه يسبق أي استفتاء شعبي على أي دستور في المستقبل، فضلاً عن كونها شرطاً أساسياً لإجراء انتخابات عادلة وشرعية. وقد تم التأكيد على هذه الرؤية بوضوح في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥)<sup>١</sup> والوثائق والقرارات الأساسية الداعمة له بما في ذلك بيان جنيف (٢٠١٢)<sup>٢</sup> وهي قرارات لم يتم العمل فعلياً على تطبيقها بعد.

بدأ الشعب السوري مظاهراته السلمية في عام ٢٠١١ بأهداف واضحة: الكرامة والحرية والحقوق. ويمكن القول إن الحق في التصويت والترشح للانتخابات هو أحد الحقوق الأساسية للمواطنة الحقيقية التي يسعى السوريون ويكافحون من أجل تحقيقها، وإن هذا الحق في التصويت والترشح هو أحد الحقوق التي يجب أن تؤسس لمستقبل دولة جديدة تُحترم فيها حقوق الإنسان والمواطنة.

تناقش هذه الورقة وجهة نظر المهجرين السوريين من النازحين واللاجئين والذين يعيشون في الشتات حول أي انتخابات مستقبلية في سوريا بما فيها الرئاسية. وللتوضيح: فإن هذه الورقة ليست حول الانتخابات الرئاسية التي أعلن عنها النظام السوري لعام ٢٠٢١، حيث إن هذه الانتخابات التي تهدف لترسيخ الحكم الديكتاتوري لبشار الأسد ليس لها شرعية في نظر الغالبية الساحقة للسوريين أو أي طرف مؤثر في النزاع في سوريا، بما في ذلك المبعوث الأممي الخاص "غير بيدرسن" الذي أوضح مؤخراً أنه يعمل فقط في إطار قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، والذي يتطلب دستوراً جديداً قبل إجراء الانتخابات<sup>٣</sup>. طبعاً، كل هذه الخطوات المتعلقة بالاستفتاء على الدستور أو الانتخابات يجب أن تكون مسبقة بتحقيق بيئة آمنة.

تتناول هذه الورقة العقبات التي يجب التغلب عليها قبل إجراء أي انتخابات مستقبلية، والتي يجب أن يسبقها تحقيق حل سياسي حقيقي مع ضمانات دولية صارمة ذات مصداقية في عيون السوريين. تحدد هذه الورقة أيضاً بعض الشروط الدنيا التي يجب تحقيقها حتى يصبح إنجاز انتخابات حرة وعادلة في المستقبل ممكناً.

تتضمن الآراء الواردة في هذه الورقة نتائج استبيان حول ملف الانتخابات لحوالي ٥٠٠ مهجر سوري - نازحون داخلياً ولاجئون في تركيا ولبنان وأوروبا. كما تبني الورقة على مخرجات تقارير سابقة للرابطة السورية لكرامة المواطن، بالإضافة

<sup>1</sup> United Nations Security Council, Resolution 2254, December 2015, [https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s\\_res\\_2254.pdf](https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_res_2254.pdf)

<sup>2</sup> Final Communique of the Action Group on Syria, June 2012, [https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SY\\_120630\\_Final%20Communique%20of%20the%20Action%20Group%20for%20Syria.pdf](https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SY_120630_Final%20Communique%20of%20the%20Action%20Group%20for%20Syria.pdf)

<sup>3</sup> The UN Special Envoy for Syria remarks to the press, distributed on 29 November 2020.

إلى جهد متواصل استمر ثلاثة أشهر من جمع للبيانات الميدانية من المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري من أجل تقرير قادم تعمل عليه الرابطة، بالإضافة إلى استطلاع للرأي العام أجرته الرابطة خصيصاً بما يتعلق بموضوع الانتخابات، والتواصل المستمر مع الجاليات المهجرة. كما تعكس الورقة رأي بعض الخبراء السوريين وغير السوريين في موضوع الانتخابات ما بعد الصراعات والانتخابات الانتقالية وسط نزوح جماعي للسكان وانتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان.

بالنسبة للنازحين السوريين والذين يشكلون غالبية عدد سكان البلاد قبل بدء الحراك الشعبي في 2011، فإن هناك العديد من العقبات المستعصية التي تقف عائقاً أمام اعتبار أي انتخابات في الظروف الحالية على أنها ممكنة وذات مصداقية. هذه العقبات تتضمن أحكاماً دستورية حالية لا تسمح للمهجرين السوريين بالترشح للانتخابات الرئاسية، ومسائل قانونية ولوجستية تمنع الغالبية العظمى من المهجرين من التصويت، والأهم من ذلك كله غياب البيئة الآمنة التي يمكن للسوريين فيها الترشح والتصويت بدون تهديد أو ترهيب أو مضايقة. الجدير بالذكر أن 97٪ من المشاركين في استطلاعنا حول موضوع الانتخابات في الفترة الممتدة ما بين شهري أيلول وكانون الأول من عام ٢٠٢٠ اعتبروا أن الانتخابات لا يمكن أن تكون عادلة وحرّة ما لم يتم ضمان حق المهجرين في التصويت والترشح للمناصب في العملية الانتخابية.

تناقش هذه الورقة قابلية إنجاز أي انتخابات مقبلة في سوريا في ظل الظروف الحالية من أربعة محاور:

- الشروط الدستورية والقانونية
- الشروط الأمنية
- الشروط اللوجيستية وآليات الانتخاب
- الشرعية

تقدم هذه الورقة لمحة عامة عن كل هذه المفاهيم توصلنا إلى نتيجة واضحة: الانتخابات التي يمكن إجراؤها في الظروف الحالية لا يمكن أن ينظر إليها على أنها ذات مصداقية من قبل غالبية السوريين، كما أنها لن تساعد في تحقيق حل دائم للصراع في سوريا، وبدلاً من العمل على الانتخابات في الوقت الحالي، يجب أن يكون هناك اتفاق سياسي شامل يضمن حق المهجرين السوريين في التصويت والترشح بحرية، وأن يشمل هذا الاتفاق عدداً من الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى إنشاء بيئة آمنة يعرفها السوريون أنفسهم قبل أن تجري أي انتخابات ذات مصداقية.

## الشروط الدستورية والقانونية

إن الإطار الدستوري والقانوني الحالي في سوريا يجرد المهجّرين السوريين من الحقوق الأساسية التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والذي يحدد المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة، حيث تنص المادة (٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي:

"لكل مواطن، دون أي من التمييزات المذكورة في المادة (٢) ودون أي قيود غير منطقية، الحق والفرصة في:

(أ) المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مباشرة أو من خلال ممثلين مختارين بحرية

(ب) أن يُنتخب ويُنْتَخَب في انتخابات دورية نزيهة تُجرى بالاقتراع العام والمتساوي والسري، بما يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

(ج) الحصول على الخدمات العامة في بلده على أساس العدالة والمساواة العامة."

هذا هو الحد الأدنى عندما يتعلق الأمر بالمبادئ التي تجعل أي انتخابات في سوريا شرعية في نظر غالبية المهجّرين السوريين. ولكن بموجب الدستور السوري<sup>٤</sup> وقانون الانتخابات الحالي لن يتمكن السوريون في الخارج، ولا سيما السوريون المهجرون بسبب ممارسات النظام، من الترشح لرئاسة الجمهورية بسبب الشروط المفروضة في الدستور وقانون الانتخابات والتي تمنح السيطرة الكاملة للنظام فيما يتعلق بعملية قبول المرشحين.

والأهم من ذلك، تنص الفقرة ٥/ من المادة (٨٤) من الدستور السوري الحالي على أن المرشح لرئاسة الجمهورية يجب أن يكون "مقيماً في الجمهورية العربية السورية لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات متواصلة عند ترشيحه". هذه الفقرة تستبعد تلقائياً حوالي ستة ملايين لاجئ ممن نزحوا قسراً خارج سوريا.

أيضاً، بموجب المادة (٨٥)، وفي الفقرة ٣/ من الدستور الحالي "لن يتم قبول طلب الترشح ما لم يكن مقدم الطلب قد حصل على دعم ٣٥ عضواً على الأقل من مجلس الشعب، ولا يجوز لأي عضو في المجلس أن يدعم أكثر من مرشح" بالنظر إلى تركيبة مجلس الشعب السوري الخاضع للسيطرة الكاملة للنظام السوري وحزب البعث الذي يملك الأغلبية في مجلس الشعب، فضلاً عن ممارسات النظام الفعلية للتحكم بالعملية الانتخابية، فإن هذه المواد في الدستور ستستبعد تلقائياً أي مرشح يُنظر إليه على أنه معارض للنظام الحاكم.

<sup>4</sup> Constitution of the Syrian Arab Republic, 2012,  
<https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/91436/106031/F-931434246/constitution2.pdf>

بالإضافة إلى ذلك فإن الخيار الوحيد للتصويت خارج سوريا بموجب قانون الانتخابات الحالي<sup>5</sup> هو من خلال السفارات السورية ووفقاً للسجل الانتخابي المعتمد من قبل النظام السوري. وعلى الرغم من أن قانون الانتخابات الحالي يعتمد السجل الانتخابي بشكل رسمي إلا أن التطبيق على أرض الواقع أكثر تعقيداً ولا يتطابق مع القانون، حيث أن مسؤولي النظام قد يتجاهلون لوائح السجل الانتخابي ويعتمدون على الهوية الشخصية فقط، وهذا يسهل عملية التحكم بمن يصوت ومن يتم استبعاده.

حيث يتطلب التصويت في السفارة جواز سفر سوري صالح مع ختم خروج نظامي، وهذا ما لا يمتلكه غالبية المهجرين السوريين ومن الصعب تحصيله بسبب الرسوم الباهظة المفروضة على جوازات السفر، وبما أن الغالبية الساحقة من المهجرين السوريين اضطروا لمغادرة مناطقهم الأصلية بسبب الملاحقات الأمنية وقصف المناطق السكنية والبنية التحتية من طرف النظام السوري وحلفائه وفق سياسة تغيير ديموغرافي ممنهج أثناء فترة كان النظام السوري قد فقد السيطرة فيها على المعابر الحدودية الرئيسية، فإن غالبية المهجرين السوريين لن يحملوا أختام خروج نظامية على جوازات سفرهم.

تصحيح الوضع القانوني لكل هؤلاء المهجرين ليتمكنوا من التصويت في السفارات صعب جداً لأسباب كثيرة منها سياسة الابتزاز التي يمارسها النظام السوري حتى في سفاراته وقنصلياته والتي تأخذ بعين الاعتبار الخلفية الأمنية والسياسية لكل مواطن سوري يحاول تجديد جواز سفره أو تسوية وضعه القانوني بما يخص كيفية خروجه من سوريا.

هناك حالات خاصة يجب التركيز عليها وإيجاد حلول مناسبة لها ولا سيما أنها أصبحت كثيرة الانتشار بين المهجرين السوريين، وهي تخص هؤلاء الذين بلغوا سن الاقتراع أثناء سنوات النزوح ولم يتم تسجيلهم في السجل الانتخابي وجزء كبير منهم لا يملك أصلاً وثائق سورية قانونية.

هذه مجرد بعض الأمثلة على حقيقة أنه في حالة إجراء الانتخابات بموجب الدستور الحالي وقوانين الانتخابات الحالية، فسيتم التصويت على الرئيس الحالي أو المرشحين المعتمدين من قبل النظام السوري، الأمر الذي سيؤدي إلى استبعاد الحقوق المكفولة في الميثاق الدولي الخاص بالانتخابات والتي تم ذكرها سابقاً.

أخيراً، يجب التأكيد على أن ضمان حق السوريين في انتخابات حرة ونزيهة لن يتحقق فقط من خلال التعديلات الدستورية والإصلاحات القانونية، بل أن هناك حزمة من إصلاحات أوسع لا بد من تحقيقها بما يخص قوانين الأحزاب وضمن حرية المواطنين في تأسيس أحزاب والترشح في الانتخابات. هذه الإصلاحات يجب أن تضمن تأمين بيئة خالية من العنف والإرهاب الممارس ضد المواطنين بما فهم المرشحين والناخبين، بحيث يتمتع هؤلاء بوصول غير مشروط إلى وسائل الإعلام لتقديم رؤاهم ومؤهلاتهم، وأن يتمتع كل السوريين بالقدرة على الحوار والنقاش حول البرامج الانتخابية.

<sup>5</sup> Law no. 5 of 2014 on General Elections,  
[https://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p\\_lang=en&p\\_isn=98926&p\\_country=SYR&p\\_count=376](https://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=98926&p_country=SYR&p_count=376)

## الشروط الأمنية

وثقت الرابطة السورية لكرامة المواطن ومنظمات سورية ودولية أخرى بشكل منهجي<sup>6</sup> استمرار العنف والقمع ضد السوريين الذين يعيشون في مناطق سيطرة النظام، والذي بدأ قبل النزاع وتساعد خلال سنواتها، وما زال مستمرا حتى تاريخ إصدار هذه الورقة، بما في ذلك ما تسمى بمناطق "المصالحة"<sup>7</sup>. من درعا إلى الغوطة الشرقية، ومن دير الزور إلى حمص: الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والاعتداءات والحصار العسكري على المناطق التي يُنظر إليها على أنها مناهضة للنظام مستمر، إضافة للمضايقات والابتزاز والضرب والتعذيب بحق أي شخص يشتبه في أنه يمتلك توجهات ضد النظام. ما زالت هناك حالات اختفاء قسري لمواطنين لوضعهم منشورات معينة على وسائل التواصل الاجتماعية، أو لمجرد محاولة المطالبة بممتلكاتهم.

غالبية السوريين الذين يعيشون في مناطق سيطرة النظام لا يشعرون بالأمان. حيث أظهر استطلاع أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن بمشاركة 533 شخص في جميع أنحاء مناطق سوريا التي يسيطر عليها النظام، والذي سيتم نشره في تقرير مقرر صدوره في شهر شباط القادم، أن ٦٧٪ ممن عادوا إلى مناطق سيطرة النظام من الخارج لم يشعروا بالأمان، بينما ٥١٪ من المشاركين الذين بقوا في مناطق سيطرة النظام منذ بداية الصراع يشاطرونهم نفس الشعور بانعدام الأمن.

ما يقرب من ٦٥٪ ممن قالوا إنهم لا يشعرون بالأمان في المناطق التي يسيطر عليها النظام برروا هذا الشعور بسياسات النظام الأمنية والقبضة القمعية للأجهزة الأمنية للنظام. وكشف الاستطلاع أن ٤٠٪ من المشاركين أو أقاربهم اعتقلوا في وقت سابق، وأن ١٩٪ من هذه الاعتقالات طالت السوريين الذين تم تضمينهم نظرياً في قوانين العفو الخاصة بالنظام، بينما ٢٦٪ من إجمالي المعتقلين كانوا قد وقعوا على أوراق "التسوية".

وتعطي هذه الأرقام لمحة عن بعض الظروف الأمنية القاسية التي تشكل عائقاً كبيراً أمام أي انتخابات حرة ونزيهة. كيف يمكن لأي شخص أن يتوقع من السوريين الذين يعيشون تحت سيطرة النظام الأمني التصويت بحرية، ولا سيما لمرشحي المعارضة في هذه الظروف؟

هناك طبقة أخرى من التعقيد تضاف إلى الوضع الأمني بسبب حقيقة أن سوريا حالياً مقسمة بشكل أساسي إلى ثلاث مناطق سيطرة رئيسية مع واقع أمني وحوكمة مختلف في كل منها: مناطق سيطرة النظام، مناطق سيطرة المعارضة ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

<sup>6</sup> [https://syacd.org/wp-content/uploads/2020/07/SACD\\_Vengeance\\_Repression\\_and\\_Fear\\_AR.pdf](https://syacd.org/wp-content/uploads/2020/07/SACD_Vengeance_Repression_and_Fear_AR.pdf)

<sup>7</sup> <https://syacd.org/ar/%d8%a7%d8%aa%d9%81%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%af%d8%b1%d8%b9%d8%a7-%d8%a7%d9%86%d8%b9%d8%af%d8%a7%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%86-%d9%88/>

ومع ذلك فإن انعدام الأمن الناجم عن سياسات النظام يتجاوز المناطق الواقعة تحت سيطرته. حيث تسببت الحملة العسكرية الشرسة التي استمرت لمدة عام في ٢٠١٩-٢٠٢٠ على إدلب وشمال حلب في نزوح ما يقرب من ١,٢٥٠,٠٠٠ مدني إضافة لمقتل المئات، في حين استهدفت الهجمات الإرهابية -من قبل النظام وأطراف أخرى- المحدودة ولكن القاتلة في نفس الوقت المدنيين في عفرين وشمال حلب وإدلب بأشكال عديدة من السيارات المفخخة والاعتقالات الشبه يومية. جميع الشروط المذكورة أعلاه تجعل من المستحيل عملياً إجراء أي انتخابات، أو أي استفتاء شعبي، في مناطق سيطرة النظام، وهذا ينطبق أيضاً على الغالبية العظمى من الأراضي السورية.

في تقرير<sup>٨</sup> حديث صادر عن الرابطة السورية لكرامة المواطن حول الحد الأدنى لشروط العودة إلى سوريا، ذكر حوالي ٧٣٪ من ١١٠٠ مشارك، وهم مهجرون سوريون من جميع أنحاء سوريا ومن خارجها، أن الشرط الأول لأي أمل بعودة أمنة وكرامة هو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الحالية. هذا الجهاز مسؤول وبشكل مباشر عن الغالبية العظمى من الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري في الماضي والحاضر. من السخف بمكان الاعتقاد بإمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة حالياً، لا داخل سوريا ولا في مناطق النزوح، إذا لم يتم إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.

مما يمكن استنتاجه بسهولة من الفقرة السابقة وبناء على معلومات دقيقة على الأرض، فإن أي حملة انتخابية لمرشح مؤيد للمعارضة أو مناهض حقيقي للنظام في مناطق سيطرة الأسد، وحتى في الخارج حيث يمكن لمخبرات النظام الوصول إليهم، تنطوي على قدر كبير من المخاطر سواء عليهم أو على عائلاتهم حيث لا يزال البعض منهم يعيش في سوريا.

كما ذكرنا سابقاً، لا ينطبق هذا فقط على مناطق سيطرة النظام أو حتى على باقي الأراضي السورية الخارجة عن سيطرته. ما يلي هو مقتطف من تقرير معهد الديمقراطية والانتخابات (IDEA)<sup>٩</sup> حول مشاركة اللاجئين السوريين في لبنان في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤:

(كانت الأسباب الرئيسية التي دفعت اللاجئين السوريين إلى الإدلاء بأصواتهم هي الخوف من رد فعل عنيف من النظام السوري لعدم تصويتهم. وذكرت الجزيرة أن "العديد من نشطاء المعارضة يزعمون أن مسؤولين من السفارة السورية قاموا بجولة في مخيمات اللاجئين مهددين بأن يحتفظ النظام بسجل لكل من لم يدل بأصواته")

تقرير آخر صادر أيضاً عن معهد الديمقراطية والانتخابات (IDEA)<sup>١٠</sup>، يقيم حقيقة المشاركة السياسية للسوريين في لبنان، وقد أورد ما يلي:

<sup>8</sup> [https://syacd.org/wp-content/uploads/2020/07/SACD\\_WE\\_ARE\\_SYRIA\\_AR.pdf](https://syacd.org/wp-content/uploads/2020/07/SACD_WE_ARE_SYRIA_AR.pdf)

<sup>9</sup> International IDEA, "Political Participation of Refugees: Bridging the Gaps", 2018, <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/political-participation-of-refugees-bridging-the-gaps.pdf>

<sup>10</sup> International IDEA, "Political Participation of Refugees: The Case of Syrian Refugees in Lebanon", 2018, <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/political-participation-of-refugees-the-case-of-syrian-refugees-in-lebanon.pdf>

"أشار جميع السوريين الذين تمت مقابلتهم واستطلاعهم إلى أن لديهم الحق في التصويت في بلدهم الأصلي. ومع ذلك، اعترفت واحدة منهم فقط - وهي امرأة قالت أنها أجبرت على التصويت في انتخابات ٢٠١٤ من قبل زوجها السابق - أنها صوتت بالفعل: "كنت متزوجة، وكان زوجي علوياً واضطرت للتصويت لصالح الرئيس بشار الأسد" (لاجئة سورية ٢، طرابلس، ٢٠١٧).

يتضح من هذه التقارير ومن تقارير الرابطة ومن خلال المراقبة المستمرة للوضع على الأرض أن تهريب المهجّرين السوريين من قبل النظام السوري وأذرعه لا يزال قائماً سواء داخل مجتمعات النازحين السوريين أو في السفارات والقنصليات حيث من المفترض أن يدلي السوريون بأصواتهم. أكد الاستطلاع الذي أجرته الرابطة حول موضوع الانتخابات على عدم الثقة التي يشعر بها المهجّرون السوريون تجاه النظام ومستوى التهديد والتخويف الذي يعانون منه حتى في الخارج. حيث قال ٢,٢٪ فقط من اللاجئين الذين شملهم الاستطلاع أنهم يشعرون بالأمان في التصويت في سفارات وقنصليات النظام، بينما اعتبر ٥٥,٢٪ أن سفارات النظام غير آمنة، بينما لم يكن عند البقية أي اهتمام بالعملية الانتخابية في الشروط الحالية.

وهذا لا يثير الدهشة بأي حال من الأحوال، حيث أن النظام السوري يستخدم السفارات كقواعد لعملياته الاستخباراتية ضد السوريين في الخارج لرصد وترهيب وفي بعض الحالات اغتيال المعارضين<sup>١١</sup>. في أيلول من هذا العام، كشف مركز العدالة والمساءلة السوري (SJAC) عن وثائق<sup>١٢</sup> تشرح كيف قامت أجهزة مخابرات النظام السوري بمراقبة أنشطة السوريين في الخارج بشكل منهجي، وغالباً ما كانت تستخدم قبضتها على عائلاتهم داخل سوريا لمعاقتهم على أي انتقاد للنظام. وقد سلطت الوثائق التي نشرها المركز السوري للعدالة والمساءلة الضوء على عجز الدول المضيفة عن حماية اللاجئين السوريين من ممارسات النظام وبطشه، وأن السفارات أداة رئيسية في هذا القمع المستمر.

ويظهر القمع المستمر للسوريين في سوريا وفي الخارج من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري أن النظام ليس فقط عاجز عن تنظيم أو الإشراف على أي عملية انتخابية بطريقة عادلة ومشروعة، بل أيضاً غير مؤهل لذلك.

## الشروط اللوجستية وآليات التصويت

مع مستوى التهجير القسري الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث أصبح أكثر من نصف عدد السكان الأصليين في سوريا في عام ٢٠١١ إما نازحين داخلياً أو خارجياً. تتطلب أي انتخابات مستقبلية في سوريا إعداداً مفصلاً ومحكماً

<sup>11</sup> Yvonne Ridley, "Is Assad Trying to Silence Syrian Dissidents Based Overseas?" *Middle East Monitor*, 19 January 2019, <https://www.middleeastmonitor.com/20190119-is-assad-trying-to-silence-syrian-dissidents-based-overseas/>

<sup>12</sup> Syria Justice and Accountability Centre, "Shadows of Surveillance: Government Documents Confirm Syrian Embassies Monitored Syrians Abroad", September 2020, <https://syriaaccountability.org/updates/2020/09/24/the-shadows-of-surveillance-government-documents-confirm-syrian-embassies-monitored-syrians-abroad/>



وشاملاً بهدف ضمان مشاركة جميع السوريين المؤهلين للتصويت، ومعالجة جميع الحالات الخاصة التي ظهرت بسبب سنوات الصراع.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصراع السوري لم ينته بعد، وأن حتى المتطلبات الأساسية للانتخابات كما هي معرفة في بيان جنيف وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ لم يتم توفيرها أو حتى مناقشتها، وبالنظر إلى أمثلة مماثلة لتصويت النازحين واللاجئين في التاريخ الحديث، مثل الانتخابات الرئاسية في أفغانستان عام ٢٠٠٤،<sup>١٣</sup> أو الانتخابات العامة في العراق عام ٢٠٠٥،<sup>١٤</sup> أو الانتخابات الأولى في فترة ما بعد دايتون في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٦،<sup>١٥</sup> ورغم أنها أمثلة اعترتها الكثير من المشاكل والنواقص ولا يمكن بل ولا يجب تطبيقها بحذافيرها في الحالة السورية، إلا أن هذه الأمثلة تساعد في تعريف العديد من الآليات التي يجب وضعها لتسهيل عملية التصويت. من مثل وجوب وضع آلية لتسجيل المهجرين السوريين المؤهلين للتصويت من خلال آلية واجراءات لوجستية واسعة النطاق تسمح لهم بالتصويت عن بُعد. على الرغم من اختلاف السياقات وحجم النزوح اختلافاً كبيراً بين كل الأمثلة التي تم ذكرها، بما في ذلك بعض الخصوصيات مثل اقتصار التصويت من الخارج على البلدان التي يتواجد فيها أكبر عدد من اللاجئين (في حالة أفغانستان) أو السماح فقط لعدد محدود من الأشخاص الذين يمكنهم التصويت من بلدان النزوح الفردية (في حالة العراق)، تبقى هناك بعض الدروس المهمة التي يمكن ان يتم استخلاصها من هذه الأمثلة.

يعتبر المثال البوسني بالعموم مفيداً فيما يتعلق بهندسة محتملة لاتفاقية سياسية. في حالة البوسنة كان للاتفاق السياسي - اتفاقية دايتون للسلام - ملحق منفصل يتناول الانتخابات حيث تعهدت الأطراف بـ "ضمان وجود الظروف المناسبة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، ولا سيما بيئة محايدة سياسياً، تحمي بل وتقن الحق في التصويت الحقيقي دون خوف أو ترهيب، وتضمن حرية التعبير والصحافة، تسمح وتشجع حرية تكوين الجمعيات (بما في ذلك الأحزاب السياسية)، ويجب أن يتم ضمان حرية التنقل".

بناء على ذلك، تم إنشاء مفوضية انتخابات مستقلة تشرف عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للإشراف على تنفيذ هذه الالتزامات.

بالنظر إلى النزوح الجماعي، كان الإجراء الرئيسي الذي تبنته المفوضية والذي سمح للمهجرين البوسنيين بالتصويت هو إدخال التصويت الغيابي من أماكن النزوح، والذي كان على النازحين التسجيل من أجله والحصول على المواد اللازمة للتصويت.

<sup>13</sup> International IDEA, "Voting from Abroad, IDEA Handbook", 2007,

<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/voting-from-abroad-the-international-idea-handbook.pdf>

<sup>14</sup> Idib.

<sup>15</sup> Lauren Prather and Erik S. Herron, "Enfranchising Displaced Voters: Lessons from Bosnia and Herzegovina", *Election Law Journal*, 6/4, 2007,

<https://pdfs.semanticscholar.org/b66f/6d9cb487e73b7a279a19dfbf8c32f08a8d11.pdf>

ضمن الجهد اللوجستي والتقني لمنح النازحين حق التصويت في البوسنة والعراق وأفغانستان، لعبت المنظمة الدولية للهجرة دوراً مهماً، إما كشريك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو للأمم المتحدة التي لها دور إشرافي في التنفيذ، وقد سهلت مكاتبها الميدانية التصويت شخصياً في حالة أفغانستان، بينما أقامت نقاط تجميع للبولنديين لإرسال بطاقات الاقتراع بالبريد. ستكون هناك حاجة إلى آلية مماثلة وهيئة تنفيذ مستقلة في الحالة السورية.

بالإضافة إلى ذلك، سيلزم توقيع بروتوكولات ثنائية ومذكرات تفاهم للسماح للاجئين السوريين بالتصويت ضمن هذه الترتيبات الخاصة من دول لا تسمح بالتصويت الخارجي إلا في السفارات، كما كان ضرورياً في وقته للسماح للاجئين الأفغان بالتصويت من باكستان وإيران. يجب حل مجموعة من التحديات الأخرى التي تواجه اللاجئين، مثل نموذج بطاقة الهوية الذي سيتم استخدامه للتسجيل، لا سيما في بلدان مثل لبنان حيث أن هناك نسبة عالية من اللاجئين السوريين غير مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغير مسجلين عند الدولة ويتم منعهم قانونياً من القيام بذلك، أو هناك مخاوف عندهم من القيام بذلك. ففي لبنان مثلاً كما في أماكن أخرى العديد من اللاجئين لا يملكون وثائق شخصية صالحة، وتتفاوت قدرتهم على الحصول عليها بشكل كبير بين دولة مضيفة وأخرى.

ويمكن اعتبار وضع النازحين داخلياً في سوريا أكثر تعقيداً، ولا سيما مع وجود نازحين خارج المناطق التي يسيطر عليها النظام وداخلها وما يتولد عن ذلك من مجموعة من القضايا التي يتعين حلها: أين يمكنهم التصويت - مكان إقامتهم الأصلي أو الحالي، وماذا عن الذين أصبحوا مؤهلين للتصويت أثناء فترة النزوح، وما هي البنية التحتية اللازمة للتصويت في مخيمات النازحين، وتعقيدات أكثر من ذلك بكثير.

هذه ملامح حلول لبعض التحديات التي يجب مواجهتها لضمان منح المهجرين السوريين فرصة للتصويت. إن التغلب على هذه التحديات يعتمد على هيئة إدارة انتخابات تتمتع بالمصداقية والشرعية تحت مراقبة وإشراف دولي والتي ستدير العملية برمتها من التسجيل إلى التنفيذ.

من الواضح أنه يجب أولاً الاتفاق على العملية الانتخابية بحد ذاتها والبنية التحتية وتفعيلها، وكما أشار المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة إلى سوريا "ستيفان دي ميستورا" في عام ٢٠١٧، فإن الأمر سيستغرق ثلاث سنوات على الأقل لتجهيز الأمور للانتخابات، وكما هو معروف، فإنه لم يتم القيام بأي عمل منذ ذلك الحين. لذلك حتى مع كل هذه الاجراءات الخاصة التي يمكن تطبيقها لوجستياً، فسيكون من المستحيل جعل التصويت متاحاً وحرراً وشفافاً لجميع السوريين في الخارج والنازحين داخلياً دون اتفاق سياسي شامل يضمن حقوق جميع السوريين بالتصويت بحرية، ولا شك أن هذا الحل السياسي سيحتاج للمزيد من الوقت لتفعيله.

## الشرعية الشعبية والسياسية

أهم عامل يجب مراعاته عند مناقشة موضوع الانتخابات في سوريا هو الشرعية الشعبية والسياسية لهذه الانتخابات. الانتخابات في المناخ الأمني والسياسي الحالي لن يكون لها شرعية في نظر الغالبية العظمى من السوريين، وخاصة المهجرين.

التحدي الآخر الذي يواجه أي انتخابات مستقبلية هو الثقافة السياسية الحالية في سوريا والطريقة التي ينظر من خلالها السوريون تقليدياً وتاريخياً إلى الانتخابات في ظل النظام الحالي، والتي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على المستويات المحتملة للمشاركة.

في نفس استطلاع الرأي الذي أجرته الرابطة حول الانتخابات صرح ٥٣,٥٪ من المشاركين أنهم صوتوا في الماضي قبل النزوح لأتهم "اضطروا أو أجبروا على القيام بذلك"، بينما صوت ٤,٨٪ فقط بـ "فناعة كاملة". وصرح ٨٤,٤٪ من مجموع المشاركين بأنهم يعتقدون أن كل الانتخابات التي أجراها النظام قبل ٢٠١١ كانت "مزورة".

كما أكدت الغالبية الساحقة للنازحين السوريين الذين تمت استشارتهم في هذا الاستطلاع أنهم لم يشاركوا في أي انتخابات محلية أو برلمانية أو رئاسية منذ نزوحهم، وعلى الرغم من وجود العديد من العوائق التي من شأنها أن تمنع الكثيرين من التصويت حتى لو أرادوا ذلك، فإن السبب الرئيسي هو انعدام الثقة.

من الواضح أن المهجرين السوريين ينظرون بعين الريبة إلى فكرة مشاركة النظام الحالي في إجراء أو الإشراف على أي انتخابات حرة مستقبلية، حيث يثق ١,٨٪ فقط من المشاركين في إمكانية وجود حكومة سورية في ظل الظروف الحالية قادرة على إجراء الانتخابات. في المقابل اعتبر ٤٢,٤٪ أن حكومة سورية مستقبلية يمكن أن يوثق بها لإجراء الانتخابات فقط بعد "حل سياسي" و ٤١,٤٪ بعد "انتقال سياسي" كامل. هذه أيضاً نقطة هامة جداً في سياق الديناميكيات الإقليمية في سوريا، حيث أشار غالبية الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع من أجل هذه الورقة إلى أن الانتخابات يجب أن تُدار من قبل هيئات انتخابية محلية وتحت إشراف دولي، بدلاً من إدارتها من قبل الحكومة المركزية. وهذا شيء يجب ملاحظته في سياق هيكل هيئة الانتخابات المستقلة المستقبلية التي ستنظم الانتخابات بعد اتفاق سياسي.

عندما سُئل المستجيبين للاستطلاع عن أهم ثلاث تغييرات يجب أن تحدث من أجل تحقيق الثقة في عملية الانتخابات ونتائجها، كانت الإجابات على الشكل التالي:

- ١- إحداث تغييرات جذرية في الأوضاع الأمنية
- ٢- أن تدار الانتخابات محلياً (وليس مركزياً) وتحت إشراف دولي
- ٣- حدوث تغييرات دستورية وقانونية

إن الواقع الذي يعكسه هذا الاستطلاع إلى جانب جميع التقارير والبيانات الأخرى التي تم جمعها على أرض الواقع يُظهر وجود مستوى عالٍ من الشك وانعدام الثقة لدى السوريين بشكل عام والنازحين بشكل خاص تجاه الانتخابات في المستقبل، وأنه يجب تحديد ومعالجة المخاوف الرئيسية لدى السوريين إذا أُريد للانتخابات المستقبلية أن يكون لها أي شرعية وقيمة في نظر السوريين.

إن انعدام الثقة الناتج عن عقود من الحكم الديكتاتوري للنظام السوري والذي جعل الانتخابات مهزلة لا تؤدي إلا إلى إضفاء الشرعية على حكم النظام، هو العقبة الرئيسية التي يجب التغلب عليها إذا كانت الانتخابات ستؤدي إلى أي تغييرات اجتماعية وسياسية ملموسة. لذلك يجب على جميع الأطراف التي ستعمل على تعريف وتخطيط العملية الانتخابية بعد تحقيق الحل السياسي أن تكون مدركة لهذه الحقائق والانطباعات لدى السوريين، وأن تعمل على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لبناء الثقة من جديد بنزاهة وشفافية الانتخابات، وأن تزرع في السوريين القناعة بأن أصواتهم هامة ومؤثرة.

يجب ألا ننسى أيضاً، أن شريحة هامة من المجتمع السوري غالباً ما يتم تجاهلها، وتنتهك حقوقها وحرّياتها يومياً على مدار السنوات العشر الماضية هم المعتقلون. يوجد حالياً ما لا يقل عن ١٣٠.٠٠٠ سوري معتقل من قبل قوات النظام بسبب معارضة النظام، وهذا العدد يصبح أكبر بكثير إذا أخذنا في الاعتبار حالات الاختفاء القسري. وقد أكد 82% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي قامت الرابطة بنشر نتائجه في تقريرها "نحن سوريا"<sup>١٦</sup> أن إطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المغيبين قسراً هو شرط أساسي لعودتهم إلى سوريا.

إذا تم إجراء الانتخابات دون التعامل مع أهم انتهاكات الحقوق والتي، وكما أوضح مسحنا بوضوح، تتسبب في عدم ثقة الغالبية العظمى من النازحين السوريين، ودون التطرق إلى الوضع الخاص للمعتقلين والنازحين، فإن الانتخابات لن يكون لها أي شرعية في نظر السوريين، وإن أي دور للمجتمع الدولي في دعم أي انتخابات مستقبلية في سوريا دون معالجة الأسباب الجذرية للصراع سينظر إليه على أنه "مناورة" من قبل المجتمع الدولي لإضفاء الشرعية على رأس النظام الحالي، وحرمان السوريين من بعض حقوقهم غير القابلة للتصرف.

## الاستنتاجات

- تكشف الحقائق على أرض الواقع بوضوح وجود مجموعة من المعوقات الواقعية (أمنية وقانونية ودستورية ولوجستية) أمام أي انتخابات نزيهة وحرّة في سوريا لا يمكن تجاوزها بإجراءات خاصة أو جزئية، حيث يتطلب تجاوز مثل هذه العقبات إطاراً شاملاً ذو شرعية حقيقية في نظر السوريين وبدعم و ضمانات دولية حقيقية. كما لا يمكن تنفيذ هذا الإطار إلا كجزء من حل سياسي شامل ومستدام من شأنه ضمان تحقيق بيئة آمنة لجميع

<sup>16</sup> [https://syacd.org/wp-content/uploads/2020/07/SACD\\_WE\\_ARE\\_SYRIA\\_AR.pdf](https://syacd.org/wp-content/uploads/2020/07/SACD_WE_ARE_SYRIA_AR.pdf)

السوريين، بمن فيهم المهجّرين، ويجب أن تضمن هذه البيئة الآمنة تغييرات جذرية في مجالات الامن والدستور وقوانين الانتخابات.

- لا يمكن الوثوق بالنظام السوري لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ولن تكون هناك أي شرعية في أعين السوريين لأي عملية انتخابية ما لم تتم بتنظيم وإشراف دولي بشكل كامل بدءاً من التسجيل إلى التنفيذ والعد.
- استطلاعات الرأي بين المهجّرين السوريين والتواصل المباشر مع الجاليات المهجرة تؤكد على النظرة السلبية لدى السوريين لأي انتخابات رئاسية يترشح لها بشار الأسد أو أي شخصية شاركت بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري، وإن ترشح شخصيات كهذه سيضرب بشكل قوي في مصداقية الانتخابات وجدية الأطراف الداعمة لها.
- يتعيّن على الضامنين والمشرّفين الدوليين على الانتخابات القيام بالكثير من الأعمال التي تبرهن للمهجّرين السوريين حدوث تغييرات جذرية بالفعل فيما يتعلّق بالظروف الأمنية والسياسية في البلاد ووجود ضمانات دولية قوية تراقب الوضع الأمني العام والانتخابات نفسها، وذلك لترسيخ الشعور بالثقة في العملية ككل من قبل المهجّرين.
- إنّ أيّ دور للمجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة أو فاعلين دوليين آخرين في الضغط من أجل إجراء انتخابات مبكرة في سوريا قبل تطبيق شروط البيئة الآمنة الأساسية، سيُنظر إليه من قبل السوريين على أنه محاولة لإضفاء الشرعية على رأس النظام الحالي.

## التوصيات

- يجب أن تتركز الجهود الدولية لإجراء انتخابات مشروعة وذات مصداقية في سوريا على تحقيق الحل السياسي أولاً، وفقاً لبيان جنيف وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ بما يتماشى مع تطلعات الشعب السوري، والذي سيتضمّن فصلاً خاصاً حول الانتخابات الحرة والنزيهة مع توصيف تفصيلي للتغييرات التي يجب أن تحدث قبل إجراء انتخابات موثوقة، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تلك المذكورة بالتفصيل في هذه الورقة.
- يجب دمج الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تحتوي على المعايير الأساسية للحكم على الانتخابات في جميع أنحاء العالم وتحديد ما إذا كانت "حرة ونزيهة وديمقراطية"، بما في ذلك الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الحل السياسي والموافقة عليها من قبل الموقعين عليه.
- يجب أن يضمن هذا الحل السياسي الحق في التصويت في السرّ بدون خوف أو تهيب، حرية التعبير والإعلام، حرية التجمع، حرية الحركة، كما يجب أن يضمن وجود بيئة آمنة ومحايدة سياسياً خلال الفترة التي تسبق الانتخابات. إنّ هذا الشرط الأخير يجب أن يُلزم الموقعين بتهيئة مناخ من الأمن والامتثال لأحكام حقوق الإنسان وتوفير بيئة آمنة على النحو الذي يحدده السوريون أنفسهم بما فيهم المهجّرين.

- بعد تأمين البيئة الآمنة، يجب إنشاء هيئة انتخابية مستقلة، تحت إشراف صارم من المجتمع الدولي وذلك لتنفيذ ومراقبة العملية الانتخابية بأكملها بعد انجاز البيئة الآمنة، بما في ذلك المصادقة على وجود شروط لإجراء مثل هذه الانتخابات، لا سيما فيما يتعلق بالأمن وضمن حق جميع السوريين في التصويت والترشح لها بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو غيرها.
- يجب السماح للمهجرين السوريين بالترشح في انتخابات حرة ونزيهة ولضمن ذلك لا بدّ من اتخاذ التدابير والإجراءات التالية -وذلك على سبيل المثال لا الحصر:-  
تضمين الدستور السوري وجميع القوانين ذات الصلة أحكاماً تتعلق بضمن حق الاقتراع العام والمتساوي لجميع المواطنين البالغين؛ الاقتراع السري وإجراءات احتساب الأصوات وآليات الإبلاغ النزيهة والعلنية؛ احترام حق المواطنين في السعي للحصول على وظائف سياسية أو عامة؛ ضمان الحق في إنشاء أحزاب أو منظمات سياسية بحرية كاملة، فضلاً عن الضمانات القانونية للتنافس في الانتخابات على أساس المساواة؛ تحقيق أجواء انتخابية نزيهة وحرّة لا تمنع فيها إجراءات أو عنف أو تهريب اداري الأحزاب أو المرشحين من عرض آرائهم ومؤهلاتهم بحرية، كما لا تمنع المواطنين من تلقيها ومناقشتها، وتضمن إدلاء الناخبين بأصواتهم دون خوف من الانتقام؛ الوصول دون عوائق إلى وسائل الإعلام و دون تمييز وذلك لجميع الأطراف السياسيين، وأخيراً، حرية الوصول للمراقبين الدوليين للعملية الانتخابية.
- على الهيئة الانتخابية المزمع إنشاؤها إصدار المتطلبات الشاملة والتفصيلية لسير الإجراءات الانتخابية، مع تحديد قواعد الدعاية الانتخابية، وتسجيل الناخبين بما في ذلك المهجرين السوريين، وإدارة وسائل الإعلام، وسلوك الحكومات، وفعاليات يوم الانتخاب، وإجراءات احتساب الأصوات وإعلان النتائج النهائية واعتمادها..



الرابطة السورية  
لكرامة المواطن